جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية **الموسم الجامعي :2026/2025**

المستوى: الثالثة تاريخ **السداسي الأول**

محاضرات مقياس: الدولة العثمانية

مشكلة اعتلاء العرش وانتقال الخلافة إلى آل عثمان

أولا–مشكلة اعتلاء العرش لدى العثمانيين

لم يكن رئيس الدولة هو الذي يمسك وحده بزمام السلطة على عهد أورخان؛ وإنما العائلة كلها، وكان الحكام الأوائل يخرجون إلى الحملات محاطين بإخوتهم وأبنائهم وأبناء عمومتهم، وعند تصريف أمور الدولة تجتمع العائلة كلها.

كان الأمير الغازي ينتخب من بين أفراد أسرة عثمان وبمعرفة رجال الإمارة وأمرائها من رفاق الجهاد أصحاب النفوذ، لذلك عند موت رئيس البيت يتولى الخلافة أكثر أفراد العائلة مقدرة، وليس بالضرورة ابن الميت، وعند وفاة عثمان انزوى علاء الدين في تكية لرجال الدين بينما أمسك شقيقه أورخان بمقاليد الدولة، لكونه **أكثر نباهة، وأشجعهم فنال بذلك الملك، ولم يخالفه أخوه الأكبر علاء الدين،** ولكنه رضي بذلك فقدره أخوه أورخان، وسلمه الوزارة، ويقال أن **عثمان** عرض الحكم على ابنه الأكبر ولكنه رفض لاهتمامه بالقانون والدين.

وإذا كان تعيين الأمير ذلك السلطان العثماني قد تم بهذه الطريقة حتى **معركة أنقرة 20 يوليو 1402م**؛ إلا أن صراع أبناء **بايزيد الصاعقة** (سليمان ومحمد وموسى ومصطفى) على الانفراد بالعرش؛ جعل هذه الطائفة والأمراء أصحاب النفوذ في الدولة ينقسمون في تأييدهم لأبناء بايزيد. ولذلك استمر هذا الصراع لأكثر من أحد عشر عاما حتى تمكن **محمد جلبي** من الانفراد بالحكم وتوحيد جناحي الدولة عام 1413م. وعلى الرغم من أن الكثير من أفراد الأسر صاحبة النفوذ في الدولة قضي عليهم خلال مرحلة الفتور هذه، فقد استمرت بعضها وعلى رأسها أسرة **جندرلي** تمارس نفوذها في تعيين وعزل السلطان العثماني حتى بداية عهد محمد الفاتح 1451م. وهكذا بدأ السلطان العثماني منذ عهد **محمد الثاني (الفاتح)** يقبض على مقاليد السلطة، ويستبدل أمراء تلك الأسرات صاحبة النفوذ في الدولة بخدمه الخاص، فعين من خدم الباب العالي هؤلاء الولاة والوزراء وقواد الجيش ورجال الدولة، وقادهم في تحقيق مشروع الدولة العالمية. كما عمد السلطان المذكور بعد اعتلاء العرش إلى إصدار قانونه المعروف بـ: **"قانون نامه آل عثمان" الذي يجيز للسلطان قتل إخوته من الأمراء حفاظا على نظام السلطنة. ونص المادة الخاصة بوراثة العرش والتي وردت تحت عنوان " في بيان تنظيم القانون الخاص بشؤون السلطنة"**، وهو (**فلتكن السلطنة في متناول جميع أبنائي، وقد أجاز معظم العلماء للسلطان منهم قتل جميع إخوته الباقين حرصا على نظام العالم. ولهذا فليعملوا بهذا القانون"**. وبسن هذا القانون سيطر الفزع على نفوس الأمراء، فتمكن بعضهم من الهرب إلى ممالك مجاورة خوفا على حياتهم، أو نتيجة لإغراء حكام هذه الممالك لهم بالعمل على مساعدتهم في تولي العرش، أو بسبب خلافات دامية على الحكم. والحقيقة أنه اعتبارا من عصر **محمد الفاتح**؛ راح رجال الدولة وجند السلطان الخواص المعروفون باسم " يكيجري" يلعبون دورا هاما في ترشيح أحد أبناء السلطان

للجلوس على العرش. ومع ذلك فقد بقي هذا القانون معمولا به إلى عهد **محمد الرابع 1632–1640**، ثم غير هذا القانون وأصبح العرش لأكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنا، حيث تم إقرار قاعدة تعيين أكبر أبناء السلطان العثماني سنا خلفا لوالده اعتبارا من سلطنة **مراد الثالث** 1574م.

والحقيقة أنه لم يكن لدى أسرة آل عثمان قانون ثابت أو عرف معين يتبع لاعتلاء عرش السلطنة عندما يموت السلطان الحاكم أو يعزل أو يعتزل، فلم نصادف تقليد ثابت أو قاعدة مطردة لتعيين الابن الأكبر أو الأصغر محل أبيه السلطان. ولما كان السلاطين العثمانيين يحرصون على إعداد أبنائهم جميعا لتولي أحدهم مهمة السلطنة مستقبلا بتعيينهم على بعض الإمارات الهامة لتدريبهم على الحكم والإدارة وقيادة الجيوش، وكان مفهوم وراثة العرش عندهم يعطي هذا الحق بشكل متساو لكل أبناء الحاكم بلا استثناء، وأن تمكين أحدهم على العرش أولا يكون قد اكتسب الصفة الشرعية للاعتراف به وأن إخوته المنافسين له يكونون عندئذ خارجون على السلطة الشرعية للدولة ويحق له قتالهم.

وهكذا كانت مسألة الصراع على العرش لدى العثمانيين التي شهدناها خلال مرحلتي تأسيس الدولة وازدهارها، كانت نتيجة مباشرة لهذا المفهوم. حيث قتل كثير من الأمراء نتيجة لإعلانهم العصيان أو الشك في احتمال قيامهم بتمرد أو محاولة الاستقلال ببعض مناطق البلاد، وهذا ما دفع السلطان **محمد الفاتح** لإقرار مبدأ قتال من تيسرت له السلطنة من أبناء السلطان لإخوته لخمد الفتنة في البلاد، وجعل سليم الثاني يقرر عدم تعيين جميع أبناءه على الولايات للتدريب على الحكم والقيادة، واقتصاره على الابن الأكبر سنا فقط وحجز بقية الأبناء في السراي السلطاني حتى إذا تولى الأخ الأكبر السلطنة قام بقتل بقية اخوته اتقاء للفتنة. ومن الواضح أن عملية القتل هذه في مثل هذه الحالات لا يجوزها الشرع لأن هؤلاء الإخوة لم يخرجوا على الحاكم ولم يحدثوا أي فتنة، وإنما قتلهم كان من باب التقية. وكان لتبني نظام وراثة الابن الأكبر للسلطان عرش السلطنة؛ الذي شرع في تطبيقه ابتداء من عهد **مراد الثالث** (**1574م/982هـ**) واستمر حتى عصر **أحمد الأول** (**1603م/1012هـ**)؛ أن وضع حدا ونهاية عصر قتل الإخوة والاكتفاء بحجزهم في السراي، وأصبح تعيين أكبر أبناء السلطان سنا قانونا معمولا به حتى نهاية الدولة.

ثانيا– مسألة انتقال الخلافة لآل عثمان:

اختلف الباحثون وأثاروا جدلا طويلا حول موضوع **انتقال الخلافة العباسية إلى العثمانيين عقب استيلائهم على الشام ومصر سنة 1517م**، فمنهم من قال بالتنازل استدلوا على ذلك بكون السلطان حمل إلى استانبول الآثار الخاصة بشعار الخلافة. ولكن غالبية المؤرخين ينفون حصول مثل هذا التنازل.

لقد ذهب المؤرخ الروماني "قسطنطين دوسون" في كتابه " **صورة عامة للإمبراطورية العثمانية**" إلى أن الخليفة **المتوكل على الله** قدم تنازلا عن الخلافة إلى السلطان **سليم الأول**، بعد استيلائه على مصر، كما أعطاه شعائر الخلافة التي كانت موجودة بالقاهرة وهي **بردة النبي "ص"، وبعض شعرات من لحيته الشريفة وسيف عمر بن الخطاب**، هذه الشعائر التي أرسلها إلى الآستانة ولا زالت موجودة بها إلى اليوم، ومنذ ذلك الوقت انتقلت الخلافة إلى آل عثمان في رأي هذا المؤرخ، وإن كان لم يذكر الوثائق أو المصادر التي استند إليها في تحقيق هذا الموضوع الخطير، وعن هذا المؤرخ أخذ معظم الباحثين

يرددون فكرة التنازل. ومن هؤلاء نجد **محمد فريد** في كتابه **تاريخ الدولة العلية العثمانية** الذي يشير إلى تنازل **محمد المتوكل على الله** آخر ذرية الدولة العباسية عن حقه في الخلافة الإسلامية إلى السلطان العثماني سليم الأول، وسلمه الآثار النبوية الشريفة وهي البيرق والسيف والبردة وسلمه أيضا مفاتيح الحرمين الشريفين، ومن ذلك التاريخ صار كل سلطان عثماني أميرا للمؤمنين وخليفة لرسول رب العالمين اسما وفعلا، وبذلك انتقلت الخلافة إلى السلاطين العثمانيين، **ومعها بعض الآثار المادية للرسول صلى الله عليه وسلم مثل العباءة التي كانت ذات مغزى مدعم لوضع السلاطين كحماة للأماكن المقدسة في مكة والمدينة ولطرق الحج إلى الحجاز وللإسلام بشكل عام**، وحقيقة الواقع هي أن الخليفة **المتوكل على الله** آخر الخلفاء العباسيين في مصر تنازل طوعا عن الخلافة للسلطان سليم، بعد دخول هذا الأخير سوريا ومصر فاتحا بحيث يمكن القول إن تلك الخلافة انتقلت بطبيعة الحال بعد وفاة الخليفة إلى سلاطين آل عثمان الأتراك الذين أضافوا هذا اللقب الديني إلى ألقابهم الكثيرة، ومع ذلك فإن **سليم الأول** أطلق على نفسه لقب " **خليفة الله في طول الأرض وعرضها**" منذ عام 1514- أي قبل فتحه مصر والشام وإعلان الحجاز خضوعه لآل عثمان. فسليم وأجداده كانوا قد أحرزوا مكانة تلائم لقب الخلافة في الوقت الذي كان فيه مركز الخلافة في القاهرة لا يعتد به. وهم قد أحرزوا عظمتهم بالسيف والجهاد، كما أن فتوح ليم جعلته أقوى حاكم مسلم معاصر، فقد شملت إمبراطوريته بلادا لم يسبق لأي خليفة أن مارس فيها سلطة فعلية، كما أعلى مكانته دخول مكة والمدينة ضمن ممتلكاته، خاصة وأن قوة الدولة العثمانية في عهده جعلت مسلمي العالم يتطلعون إلى مساعدته بعد أن تعدى البرتغاليون على الموانئ الإسلامية في شرقي إفريقيا وفي البحار الجنوبية، وتعقب الإسبان المسلمين الأندلسيين الفارين إلى شمالي إفريقيا، وكان يخشى أن ملك البرتغال ينوي هدم المدينة المنورة ونبش قبر الرسول المسلمون. وهنالك من يذهب من المؤرخين بالقول أن السلطان سليم الأول؛ قد احتفظ بألقاب الخلافة قبل فتحه لمصر وكانت خطبة الخلافة قد ألقيت باسمه في دمشق بعد معركة **مرج دابق**، وأطلق على نفسه " **ظل الله على الأرض**، حيث أسر الخليفة العباسي **المتوكل على الله بن المستمسك بالله** وكان في صفوف جيش السلطان **الغوري**، وفي أول صلاة جمعة صلاها سليم الأول في الجامع الكبير بحلب عد خليفة وخطب له في سوريا باعتباره خليفة للمسلمين، وسكت العملة باسمه. وتقول إحدى الروايات التاريخية أن الخليفة **المتوكل** تنازل عن الخلافة لبني عثمان في **مراسم** جرت في **آيا صوفيا بعد** عودته مع السلطان سليم الأول إلى استانبول، ويقول بعضها الآخر إن الخليفة المتوكل قلد السلطان "سليما" **السيف وألبسه الخلعة في جامع أبي أيوب الأنصاري بعد مراسم آيا صوفيا، وأنه اشترك في هذه المراسم علماء الأزهر الذين سافروا إلى استانبول، وعلماء الدولة العثمانية، وأن الخلافة انتقلت إلى بني عثمان بقرار هذا المجلس.**

وعلى كل ومهما كان الأمر فإن السلطان سليما قد أعلن نفسه قبل ذلك خليفة على المسلمين في خطبة الجمعة وبوصفه هكذا استلم في مصر مفاتيح الحرمين الشريفين، ويذكر البعض الآخر من الدارسين أن السلطان سليم لما وصل القسطنطينية ومعه الخليفة أكرمه أول الأمر ثم لم يلبث أن تغير وضعه وألقى به في السجن إلى أن مات، فلما ولي ابنه أن السلطان سليمان في سنة 1520 أخرج الخليفة من سجنه وسمح له بالعودة إلى مصر على شريطة أن يتنازل للعثمانيين عن حقه في الخلافة فقبل وظل في القاهرة إلى أن مات.

على الرغم من أن الدولة العثمانية كانت إسلامية؛ إلا أن هذا لا يعني أن السلطان كان يرى نفسه خليفة للمسلمين، ولو أن العثمانيين كانوا في بعض الأحيان يستعملون لقب **الخليفة**، فإنهم كانوا يستعملونه بدون أن يقرنوا به معنى من المعنى التاريخي المعروف، وإنما استعملوه بمعناه المتأخر لإطلاقه على أي سلطان يكون في مقدوره المحافظة على أوامر الدين وشرائعه. واستعملوا اللقب في بعض الأحيان رمزا للاحترام والثناء في كلامهم عن الحكام المسلمين الآخرين وحذفوه في بعض الأحيان الأخرى من ألقابهم الخاصة بهم، وإليكم على سبيل المثال جدولا بالألقاب التي ورد ذكرها في مجموعة من المراسلات الدبلوماسية العثمانية: **البادشاه** الذي مجده في العلاء يباري السماء، ملك الملوك الذين هم نجومه تاج رأس الملك، ظل المعطى، ذروة الملك خلاصة كتاب حسن الحظ، حظ العدل المستوى، كمال المد الأعلى للجلالة، على صحائف الزمان، سلطان البرين والبحرين، وخادم الحرمين الشريفين.

لقد أرسل السلطان سليم الأول الخليفة العباسي المتوكل على الله وأبناء عمه خليل إلى استانبول بعد أن تم له فتح مصر عام 1517، وعاش الخليفة في عاصمة الدولة العثمانية حياة ملؤها الإسراف والبذخ. وكان دائم الخلاف مع أولاد عمه، مما جلب عليه غضب السلطان سليم، فأمر بإبعاده خارج العاصمة. ولما ولي سليمان عرش العثمانيين أعاده إلى استانبول، ثم أذن له فيما بعد بالعودة إلى القاهرة التي عاش فيها وكان لا يزال يحمل لقب الخلافة إلى أن مات عام 1543، وبموت المتوكل على الله انتهت الخلافة العباسية بمصر.

ولقد سكتت المصادر التركية والعربية التي عاصرت فتح الشام ومصر عن ذكر شيء عن الخلافة، أما المصادر التي لم تعاصر الفتح فمنها من قال بتنازل الخليفة العباسي عنها إلى السلطان سليم العثماني، ومنها ما نفى هذا التنازل وأكد على عدم انتقال الخلافة إلى العثمانيين. ولا يوجد لدينا دليل يؤكد انتقال الخلافة إلى السلطان سليم، فكتاب التاريخ من العثمانيين الذين واكبوا الحملة على مصر وعاصروا الفتح أمثال **ابن كال**، و**حيدر** و**مترفجي نصوح (فتح نامه ديار العرب)**، و**جلال زادة قوجة نشانجي مصطفى (مآثر سليم خاني طاب ثراه)**، لم يذكروا شيئا عن الخلافة. ولو كانت قد انتقلت إلى السلطان سليم لذكرها هؤلاء في كتبهم، فهي من المسائل الهامة التي لا تغفل. كما لم يذكر مؤرخا العرب، وهما **ابن إياس (بدائع الزهور في وقائع الدهور)** و**ابن زنبل (آخرة المماليك وقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني)**، شيئا عن انتقال الخلافة على الرغم من أن ابن إياس ذكر سفر الخليفة العباسي إلى استانبول وحزن على فراقه، كما ذكر أخباره في استانبول في مختلف المناسبات. وكان **ابن إياس** في كل مرة يلقب **المتوكل بالخليفة** ويسمي **سليما** و**سليمان** باسم **السلطان**. ولو كانت الخلافة انتقلت إلى السلطان سليم لأفرد لها المؤرخان المذكوران الصفحات الطوال، نظرا لأهمية الموضوع عند العرب والمسلمين قاطبة...ويبدو أن اتخاذ لقب خليفة المسلمين قاطبة؛ كان من قبيل الفخر وإظهار الأبهة لا غير.

لقد استطاع السلطان سليم الأول أن يقضي على آخر أنفاس الخلافة الإسلامية إثر اعتقاله للخليفة المتوكل العباسي، وهو آخر خليفة عربي كان يعيش في ظل المماليك، وكان ذلك عام 1517م اثر هزيمة الريدانية ودخول سليم القاهرة ...ولم تذكر المصادر والوثائق **حدوث أي تنازل عربي/ عباسي عن " الخلافة"** إلى العثمانيين وإلى السلطان سليم الأول بالذات،

ذلك أنهم لم يمتلكوا الشروط الشرعية الواجب توافرها في " خليفة المسلمين". هكذا فإن الرواية الشائعة على الألسنة وفي مختلف الكتابات العربية والأجنبية بخصوص "**خلافة بالدولة العثمانية**" لا تستند إلى جذر تاريخي، لا مصطلحا ولا مدلولا.

على أن سلاطين آل عثمان لم يهتموا بلقب الخلافة اهتماما جديا غلا بعد أن أصاب دولتهم الضعف الواضح منذ أوائل القرن الثامن عشر، وبخاصة بعد عقد معاهدة **كوجوك قينارجه** 1774 التي سمحت فيها روسيا للسلطان بالإبقاء على بعض الصلاحيات الدينية في **شبه جزيرة القرم**–التي احتلتها روسيا–باعتباره خليفة للمسلمين، وهو ادعاء أقره الروس وإن لم يقره الفقها المسلمون. ولم يتداول هذا المصطلح عند العثمانيين إلا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وعليه لا يمكننا استخدام مصطلح " الخلافة بالنسبة للسلطنة العثمانية، ولا يجوز إطلاق صفة " الخليفة" على أي سلطان عثماني ما عدا السلطان **عبد الحميد الثاني (1876–1909)** الذي تبنى مشروع "**الجامعة الإسلامية**" وأطلق على نفسه لقب " **الخليفة العثماني**"، وكان ذلك كله مدعاة إلى الدعوة لخلافة تحل محل السلطنة العثمانية. وهكذا فإن لقب الخليفة غير وارد في هذا الذكر، بل إن السلطان العثماني لم يبدأ فعلا إلا في القرن التاسع عشر في الادعاء جديا بالخلافة على جميع المسلمين، ليتخذ ذلك وسيلة يجتمع بها المسلمون في داخل الإمبراطورية وخارجها على تقديم العون والمساعدة، وينذر بها الدول الأوروبية من عاقبة التجرؤ والتجاوز عليه بشدة فوق المعقول.

إن الفرق كبير بين استخدامات المصطلحين " الخلافة و" السلطنة"، وقد سبب ذلك إشكالية واضحة في كتابة التواريخ العثمانية المتنوعة الحديثة، لا سيما بعد إلغاء منصب الخلافة من قبل مصطفى **كمال أتاتورك** في 03 مارس 1924 في أعقاب خلع وفرار السلطان **وحيد الدين**، وهو منصب أوجده الواقع السياسي المرير للدولة العثمانية في أواخر حياتها، وليس إلغاء لشرعية " خلافة" توارثها العثمانيون، فهم لم يتوارثوا غير ميراث دولة سلطنة عثمانية...

المصادر والمراجع:

01–رفع محمد العثماني: **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1.

02–سيد محمد السيد محمود: **تاريخ الدولة العثمانية " النشأة–الازدهار"**، مكتبة الآداب، القاهرة.

03–محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

04–جون باتريك كينروس: **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية**، تر ناهد إبراهيم دسوقي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.

05–أحمد فؤاد متولي: **تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى العصر الذهبي**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

06–السيد محمد الدقن: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1979.

07–محمد فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2009.

08–سعيد أحمد برجاوي: **الإمبراطورية العثمانية**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993.

09-أحمد عبد الرحيم مصطفى: **في أصول التاريخ العثماني**، ط4، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2010.

10-عبد المنعم الهاشمي: **الخلافة العثمانية**، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

11-عبد الباري محمد الطاهر: **دولة الخلافة العثمانية قراءة في نشأتها ومظاهر حضارتها وعوامل سقوطها**، زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع، جامعة الفيوم، مصر.

12-محمد أسعد طلس: **تاريخ العرب**، مج2، ج7، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

13-عمر عبد العزيز عمر: **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.